هل يمكن للدولة التحلل من مسؤولياتها الاجتماعية؟

عبد الحليم فضل الله

2007/9/1

تواجه الدول المختلفة معضلة التضارب ما بين مبدأي "المسؤولية الاجتماعية"، و "الحذر المالي والنقدي". فالجميع بحسب المفكر الاقتصادي المعروف "أمارتيا سن" يعي أهمية رعاية الفئات الأكثر حرماناً ومواجهة المشاكل التي لا يمكن التصدي لها إلا على نحو مشترك، لكنهم يدركون في الوقت نفسه أنّ تضافر الالتزامات قد يؤدي إلى زيادة التكاليف الإجمالية وتعريض الاستقرار المالي للخطر.

لم يتعامل لبنان في تاريخه القريب مع هذه المعضلة، بل عمدت حكوماته إلى إتباع سياسات يتناوب أو يتزامن داخلها التشدد المالي والحرص الاجتماعي من دون مزج صحيح بينهما، فتضخمت التكاليف وتخطت المؤشرات المالية الحدود المسموح بها، وفي نهاية المطاف جرى تحميل السياسات الاجتماعية وزر الأزمة، وصار ممكناً إعادة النظر بنظم الحماية بغير تحفّظ، فيما لا يزال متعذراً القيام بمراجعة ولو افتراضية لثوابت السياسات النقدية والمالية.

المشكلة في لبنان ليست في وجود هذا "التوتر الضمني" ما بين الحاجات الاجتماعية "الإلزامية" وضرورات التوازن المالي والماكرو اقتصادي، بل في عدم وعي المشكلة على نحو يتاح للسلطة فيه تلبية هذه المتطلبات وحفظ توازنها المالي والنقدي في آن معاً. ففي السنوات الخمس عشرة الماضية، صُرف اهتمام مبالغ به للحلول الوسط غير المجدية التي حاولت التوفيق بين المصالح المتضادة فانتهت إلى التفريط بها جميعاً، فيما كان على متخذي القرار اللجوء إلى الأطر الديمقراطية لإيجاد نقطة استقرار بين الالتزامات المتعارضة والمتوازية في الأهمية، والوصول عبرها إلى سياسات فعالة وبديلة.

لسنا إذاً في مواجهة خيارات حميدة (التوسع في تقديم الخدمات) وأخرى رديئة (التشدد المالي)، بل نقف بين احتياجات جديرة بالرعاية ما دام أنها تتصل بأمرين ملحين: الاستقرار والعدالة، وهذا بحد ذاته معضلة. ولو استعملنا تعبير الفيلسوف الأميركي جون ديوي فإنّ "المعضلة الاجتماعية هي صراع مع الذات"، حيث أنها تتضمن "نزاعاً" بين عدد من القيم التي يفترض أنها تحقق المنفعة العامة؛ كالتضارب المحتمل بين: مكافحة الفقر وتوسيع نطاق البحث والتطوير وتعميم الرعاية الصحية وتوفير التعليم الجماهيري المتقدم من جهة، و بين: تحقيق الاستقرار النقدي والحد من تفاقم عجز الخزينة التضخم وتحاشي الإصدارات النقدية غير المغطاة لتمويل النفقات العامة من جهة أخرى..

هل يمكن التحلل من "المسؤولية الاجتماعية" كما تذهب إليه الرؤية غير المعلنة للسلطة في لبنان، وكما تلمح إليه وثائق "الإصلاح " المتبناة رسمياً، متذرعة بالأزمة المالية ومتظللة بالانحسار الملحوظ لفكرة الرعاية الشاملة؟

من الصعوبة بمكان أن تنجح الدول المأزومة في إهمال الذيول الاجتماعية لمشاكلها، فعلى الرغم من تفوق النيوليبرالية لا يزال مبدأ الرعاية محلّ اهتمام بيّن لأسباب اجتماعية واقتصادية ولأسباب فلسفية أيضاً. فالتبعية المتبادلة الناشئة من تطور الترابط الاقتصادي ما بين المجتمعات والدول، وزيادة أهمية التجارة الدولية، لا يمكن لها أن تستتب إلاّ إذا نما إلى جانبها مبدأ المسؤولية المتبادلة. وهذا المبدأ ليس جديداً، لكنه يزداد أهمية بسبب توسع التبادل الدولي الذي يجعل الأفراد والمجتمعات جزءاً من شبكات متداخلة تمنع أياً منهم من أن "يكون جزيرة مكتفية بذاتها"، ولأنّ زيادة الرفاه الاقتصادي ونمو الرأسمالية مكنّا الدولة من تحمّل مزيد من المسؤوليات.

إنّ بناء سياسات تكفل التوازن الايجابي ما بين الحذر المالي والنقدي والدور الاجتماعي للدولة، يتطلب أولاً تحديد النطاق الممكن للمسؤولية الاجتماعية، فهذا النطاق يختلف بين دولة وأخرى تبعاً لمواردها المتاحة، والمشكلات التي تمر بها. المسؤولية الاجتماعية التقليدية ركزت على تقديم حد أدنى من الضمانات على صعد الصحة والفقر والبطالة، ومن المفيد بالنسبة للبنان التفكير بدمج مجالات أخرى لها علاقة بالتقدم بعيد الأمد كالبحث والتطوير وتعزيز القدرات البشرية...

يتطلب ذلك ثانياً؛ تكريس الحرية كشرط للتنمية، فلا يكفي مجرد توفر الحرية لتحقيق التنمية، إلاّ إذا أفضت إلى زيادة قدرة الأفراد على الاختيار، وكفلت لهم حق المشاركة في صياغة القرارات الأساسية التي تصنع حياتهم. هذا المنظور المزدوج يسمح بالتمييز ما بين المعنيين السلبي والايجابي للحرية. فعلى سبيل المثال، يتوفر للبنان حد مقبول من الحريات الفردية ممزوجة بقدرات بشرية لا بأس بها لكن ذلك لم يسمح بتفعيل مبدأ المشاركة وتوسيع دائرة المساهمين في بناء تفضيلات جماعية متفق عليها، بالنظر إلى العوائق التي يضعها النظام السياسي اللبناني أمام تدفق النتائج الايجابية للحرية في قنوات التنمية.

إن توسيع نطاق المشاركة في بناء سياسات توازن ما بين الحاجات الاجتماعية والاستقرار الماكرو – اقتصادي، أمر مهم في مواجهة تحديات الأزمة والتنمية، وهذا يستدعي في مرحلة ما تكييفاً للديمقراطية، بحيث لا يقتصر دورها على تحديد من سيتولى اتخاذ القرار، بل تفتح نافذة واسعة أمام أوسع شريحة من المواطنين، للمساهمة في تحديد القيم الأساسية ورسم الأولويات ومنع التفرد في تحديدهما، خصوصاً في ظل قصور الآليات السياسية المعهودة في الوصول إلى تمثيل سياسي يوفر لراسمي السياسات شرعية لا جدال فيها.

من المفيد ختاما أن نضيف إلى النقاش الاجتماعي والسياسي في لبنان مفهوماً آخر لـ"أمارتيا سن" نفسه: التعامل مع الاقتصاد كعلم أخلاقي له وظائف "إنسانية" وليس كآليات تقنية صارمة وخانقة، فهدف هذا العلم كما يبدو لكثيرين هو تعظيم المنافع والمكاسب كيفما اتفق، بينما يحتل مفهوم العدالة رتبة متقدمة في السياق المتجدد للتنمية، فالعدالة هي الطريق الأقصر إلى تحقيق الرضا العام الذي يمكن اعتباره طموحاً اجتماعياً عاماً، يرتكز إلى قيم عليا لا نقاش فيها، على رأسها تحقيق أعلى درجة ممكنة من المساواة.